هل العقوبات على روسيا مجدية؟

الدروس المستفادة من حقبة جديدة من الحرب الاقتصادية

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

قبل تسعة أشهر، غزت روسيا أوكرانيا. في ساحة المعركة، تدور حرب استنزاف على طول ألف كيلومتر من خط المواجهة للموت والدمار. فيما وراء ذلك، هناك صراع آخر مستعر – صراع اقتصادي شرس ونطاق لم نشهده منذ الأربعينيات، حيث تحاول الدول الغربية شل اقتصاد روسيا البالغ ١,٨ تريليون دولار بترسانة جديدة من العقوبات. إن فعالية هذا الحظر أساسية لنتيجة حرب أوكرانيا. لكنه يكشف أيضًا عن قدر كبير من قدرة الديمقراطيات الليبرالية على إبراز قوتها عالميًا في أواخر العشرينيات وما بعدها، بما في ذلك ضد الصين. ومما يثير القلق أن حرب العقوبات حتى الآن لا تسير كما هو متوقع.

أطلقت أمريكا وأوروبا وحلفاؤهما منذ فبراير / شباط، العنان لوابل غير مسبوق من المحظورات التي تغطي آلاف الشركات والأفراد الروس. نصف احتياطيات روسيا من العملة البالغة ٥٨٠ مليار دولار مجمد، ومعظم بنوكها الكبرى معزولة عن نظام المدفوعات العالمي. لم تعد أمريكا تشتري النفط الروسي، وسيدخل الحظر الأوروبي حيز التنفيذ بالكامل في فبراير. الشركات الروسية ممنوعة من شراء المدخلات من المحركات إلى الرقائق. يواجه القِلة والمسؤولون حظر السفر وتجميد الأصول.

بالإضافة إلى إرضاء الرأي العام الغربي، فإن هذه الإجراءات لها أهداف إستراتيجية:

- على المدى القصير: وفي بداية الأمر، إطلاق أزمة سيولة للضغط على ميزان المدفوعات الروسي، الأمر الذي من شأنه أن يجعل من الصعب تمويل حرب أوكرانيا.
- تغيير حوافز الكرملين على المدى الطويل، بقصد إضعاف القدرة الإنتاجية والتقدم التكنولوجي لروسيا، بحيث إذا كان فلاديمير بوتين يطمح لغزو دولة أخرى، فلن يكون لديه سوى موارد أقل.
- الهدف النهائي: ردع الآخرين عن إثارة الحروب.

[1] The Economist, Are sanctions on Russia working?, Aug 25th 2022, Link.

وراء هذه الأهداف الطموحة تكمن عقيدة جديدة للقوة الغربية. لقد ولت منذ زمن بعيد اللحظة أحادية القطب في التسعينيات، عندما كان تفوق أمريكا بلا منازع، وتضاءلت شهية الغرب لاستخدام القوة العسكرية منذ الحروب في العراق وأفغانستان.

يبدو أن العقوبات تقدم إجابة من خلال السماح للغرب بممارسة السلطة من خلال سيطرته على الشبكات المالية والتكنولوجية في قلب اقتصاد القرن الحادي والعشرين. وعلى مدار العشرين عامًا الماضية، استخدم هذا السلاح لمعاقبة انتهاكات حقوق الإنسان وعزل إيران وفنزويلا وعرقلة الشركات مثل Huawei. لكن الحظر المفروض على روسيا يرفع العقوبات إلى مستوى جديد الذي يهدف شل حركة الاقتصاد الحادي عشر في العالم، وهو أحد أكبر مصدري الطاقة والحبوب وسلع أخرى.

ما هي النتائج؟

في غضون ٣–٥ سنوات، ستؤدي العزلة عن الأسواق الغربية إلى فوضى في روسيا. بحلول عام ٢٠٢٥، قد يتم:

- إيقاف خُمس الطائرات المدنية بسبب نقص قطع الغيار.
- تأخر ترقيات شبكات الاتصالات.
- تغيب المستهلكين عن العلامات التجارية الغربية.

في حين تستولي الدولة وكبار رجال الأعمال على الأصول الغربية، من مصانع السيارات إلى منافذ ماكدونالدز، وبسبب رأسمالية المحسوبية، ستخسر روسيا بعضًا من أكثر مواطنيها موهبة، الذين يتراجعون عن واقع الديكتاتورية، مع احتمال أن تصبح بلادهم محطة وقود للصين.

الضربة القاضية لم تتحقق

يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٢٢، وهو أقل بكثير من الانخفاض البالغ ١٥٪ الذي توقعه كثيرون في مارس، أو الركود في فنزويلا. حيث ستولد مبيعات الطاقة فائضًا في الحساب الجاري قدره ٢٦٥ مليار دولار هذا العام، وهو ثاني أكبر فائض في العالم بعد الصين.

وبعد الأزمة، استقر النظام المالي الروسي، وتبحث الدولة عن موردين جدد لبعض الواردات، بما في ذلك الصين. في هذه الأثناء في أوروبا، قد تؤدي أزمة الطاقة إلى حدوث ركود. وارتفعت أسعار الغاز الطبيعي هذا الأسبوع بنسبة ٢٠٪ أخرى حيث قلصت روسيا الإمدادات.

اتضح أن سلاح العقوبات به عيوب:

- الوقت الفاصل: يستغرق حظر الوصول إلى التكنولوجيا التي تحتكرها الغرب سنوات عدة، والأنظمة الاستبدادية جيدة في امتصاص الضربة الأولية للحظر لأنها تستطيع حشد الموارد.
- الارتداد: على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للغرب يقزم روسيا، إلا أنه ليس هناك رغبة في إبعاد بوتين عن خنق الغاز. أكبر عيب هو أن الحظر الكامل أو الجزئي لا يتم تطبيقه من قبل أكثر من ١٠٠ دولة بنسبة ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. يتدفق نفط الأورال إلى آسيا. تمتلئ دبي بالأموال الروسية ويمكنك السفر مع طيران الإمارات وآخرين إلى موسكو سبع مرات في اليوم.

الاقتصاد المعولم جيد في التكيف مع الصدمات والفرص، خاصة وأن معظم الدول لا ترغب في فرض السياسة الغربية.

لذلك، يجب أن تتجاهل أي أوهام بأن العقوبات تقدم للغرب وسيلة رخيصة وغير متكافئة لمواجهة الصين، نظام أوتوقراطي أكبر. من أجل ردع أو معاقبة غزو تايوان، يمكن للغرب أن يستولي على احتياطيات الصين البالغة ٣ تريليون دولار ويقطع بنوكها. ولكن، كما هو الحال مع روسيا، من غير المرجح أن ينهار اقتصاد الصين. ويمكن للحكومة في بكين الانتقام من خلال تجويع الغرب للإلكترونيات والبطاريات والأدوية، على سبيل المثال: ترك رفوف وول مارت فارغة وإثارة الفوضى. بالنظر إلى أن دولاً تعتمد على الصين أكثر من أمريكا باعتبارها أكبر شريك تجاري لها، فإن فرض حظر عالمي سيكون أصعب من فرضه على روسيا.

وبدلاً من ذلك، فإن الدرس المستفاد من أوكرانيا وروسيا هو:

- أن مواجهة الأنظمة الاستبدادية العدوانية تتطلب العمل على عدة جبهات. القوة الصلبة ضرورية.
- يجب على الديمقراطيات أن تقلل من تعرضها لنقاط الاختناق لدى الخصوم.
- تلعب العقوبات دوراً حيوياً، لكن على الغرب ألا يسمح لها بالتكاثر. فكلما زادت مخاوف الدول من العقوبات الغربية غداً، قل استعدادها لفرض الحظر على الآخرين اليوم.

ما وراء الحصار

١. الشيء السار، أنه بعد ١٨٠ يومًا من الغزو، تتكيف الديمقراطيات مع هذا الواقع:

- تتدفق الأسلحة الثقيلة إلى أوكرانيا.
- يعمل الناتو على تحصين حدود أوروبا مع روسيا.
- تعمل أوروبا على تأمين مصادر جديدة للغاز وتسرع التحول للطاقة النظيفة.
- تعمل أمريكا على تقليل اعتمادها على التكنولوجيا الصينية.
- تحث تايوان على تحسين دفاعاتها العسكرية.

٢. كل حكم استبدادي – ليس أقله الصين في عهد شي جين بينغ –:

- يدرس حرب العقوبات مع روسيا.
- ينشغل في تعلم الدروس نفسها.

تمثل أوكرانيا حقبة جديدة من صراع القرن الحادي والعشرين حيث تتشابك العناصر العسكرية والتكنولوجية والمالية. لكنها ليست حقبة يمكن للغرب أن يفترض فيها التفوق. لا أحد يستطيع مواجهة العدوان من خلال الدولارات وأشباه الموصلات وحدها.